مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في حماية البيئة
اسم الكاتب: د. عبداللطيف غزال
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10037
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 08:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Role Of International Trade Liberalization Agreements In Protecting The Environment

Dr. Abdullatif ghazal*

(Received 14 / 6 / 2024. Accepted 9 / 7 / 2024)

□ ABSTRACT □

Issues of environmental protection have gained greater attention in recent years, due to increased knowledge of their risks and effects on humans, animals, plants, and climate. Therefore, today they constitute a concern for countries, concerned organizations, and specialists alike, which necessitates concerted efforts in various political, economic, or social fields to address concerns. The environment is taken into consideration, and of course these issues are closely linked to the liberalization of international trade and its relevant agreements. This research will study the provisions for protecting the environment in international trade agreements, which are provisions that are mainly contained in the World Trade Organization agreements in addition to preferential trade agreements, by reviewing those provisions. Discussing them and showing how they were applied and their effectiveness in responding to environmental challenges.

Keywords: environment, international trade, World Trade Organization, preferential trade agreements .

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Ph.D - The Department Of International Law, Faculty Of Law, Alsham Private University – Latakia-Syria.** Abdullatif.Ghazal46@Gmail.Com

دور اتفاقيات تحرير التجارة الدولية في حماية البيئة

الدكتور عبد اللطيف غزال*

(تاريخ الإيداع 14 / 6 / 2024. قُبِل للنشر في 9 / 7 / 2024)

□ ملخّص □

باتت قضايا حماية البيئة تكتسب زخماً أكبر في السنوات الأخيرة، نظراً لازدياد المعرفة بمخاطرها وآثارها على الإنسان والحيوان والنبات والمناخ، ولذلك فهي تشكل اليوم هاجساً للدول والمنظمات المعنية والمختصين على حد سواء، الأمر الذي يحتم تظافر الجهود في مختلف المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لأخذ الشواغل البيئية بعين الاعتبار، وبطبيعة الحال فإن هذه القضايا تربط ارتباطاً وثيقاً بتحرير التجارة الدولية واتفاقياتها ذات الصلة، وسوف يدرس هذا البحث أحكام حماية البيئة اتفاقات التجارة الدولية، وهي أحكام وردت بشكل أساسي في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إضافة لاتفاقيات التجارة التفضيلية، من خلال استعراض تلك الأحكام ومناقشتها وتبيان كيف تم تطبيقها ومدى فعاليتها في الاستجابة للتحديات البيئية.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التجارة الدولية، منظمة التجارة العالمية، اتفاقيات التجارة التفضيلية.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* دكتوراه ، القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة الشام الخاصة- فرع اللاذقية، سورية. abdullatif.ghazal46@gmail.com

مقدمة:

ارتفعت الأصوات المنادية بضرورة حماية البيئة في السنوات الأخيرة، خاصة مع التغيرات المناخية وزيادة الوعي العالمي بضرورة حماية العالم من آثار التغير المناخي في الإنسان والحيوان والطبيعية، حيث أن المخاطر الناجمة عن التغيرات البيئية تهدد سكان العالم وأمنهم الغذائي وصحتهم، وبطبيعة الحال شكلت التجارة أحد المجالات التي يسعى المنادون بضرورة حماية البيئة إلى فرض قواعد تراعي الشواغل البيئية ضمن القواعد الناظمة لها، على اعتبار أن تحرير التجارة يترافق في أحيان كثيرة مع ازدياد معدلات تلوث البيئة، وقد انعكست تلك المخاوف على الدول المعنية بصياغة اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، سواء الاتفاقية العالمية منها ، كالاتفاقيات التي ترعاها منظمة التجارة العالمية، أو اتفاقيات التجارة التفضيلية التي تضم عدد من الدول دول ذات الروابط الجغرافية أو المصالح الاقتصادية المشتركة، وعليه سوف يتناول هذا البحث أهمية القضايا البيئية والعلاقة بينها وبين التجارة الدولية، ثم ينتقل إلى دراسة الكيفية التي عالجت بها اتفاقيات تحرير التجارة العالمية مسألة القضايا المرتبة بحماية البيئة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي؟ ما هو الدور الذي تؤديه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في قضايا حماية البيئة، وتستوجب الإجابة عن هذا السؤال البحث في النقاط الآتية:

- أهمية قضايا حماية البيئة؟ وكيف يمكن ربطها بقضايا التجارة الدولية؟
- ما هو انعكاس تحرير التجارة الدولية على التحديات البيئية؟
- كيف عالجت أحكام اتفاقيات تحرير التجارة الدولية المسائل المرتبطة بالقضايا البيئية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من أهمية القضايا البيئية وخاصة بالنسبة للدول النامية ، كونها أضحت من أهم القضايا المعاصرة التي تأخذها الدول المتقدمة في الاعتبار عند عقد الاتفاقيات التجارية ، كما أن تلك القضايا أضحت تشكل تحديات للدول النامية نفسها في بعض الأحيان، وعليه فهناك ضرورة لدراسة الأحكام المرتبطة بحماية البيئة في تلك الاتفاقيات.

أهداف البحث:

- تبيان أهمية القضايا البيئية وماهية مخاطرها
- تبيان طبيعة العلاقة التي تربط بين اتفاقيات تحرير التجارة والبيئة
- البحث في الآثار المحتملة لتحرير التجارة على البيئة
- دراسة الأحكام المرتبطة بقضايا البيئة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمة واتفاقيات التجارة التفضيلية

منهجية البحث:

- اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية افي اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، إضافة إلى تحليل بعض الاجتهادات القضائية ذات الصلة.
- **مخطط البحث**
- **المبحث الأول: أهمية القضايا البيئية وعلاقتها بتحرير التجارة الدولية**

- المطلب الأول: أهمية القضايا البيئية.
- المطلب الثاني: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على البيئة
- **المبحث الثاني : الأحكام المرتبطة بحماية البيئة في اتفاقيات تحرير التجارة الدولية**
- المطلب الأول: حماية البيئة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية
- المطلب الثاني: حماية البيئة في اتفاقيات التجارة التفضيلية

المبحث الأول : أهمية القضايا البيئية وعلاقتها بتحرير بالتجارة الدولية

لا يمكن فصل التجارة اليوم وخاصة في عصر العولمة والشركات المتعددة الجنسيات وسلاسل التوريد العالمية عن القضايا غير التجارية، ومنها قضايا البيئة، خاصة وأن تحرير التجارة يرتبط بلا شك بزيادة الإنتاج وزيادة بعض أنماط الاستهلاك، وخفض تكاليف بعض السلع، وعليه سوف يتناول هذا المبحث أهمية القضايا البيئية في البداية وازدياد الوعي العالمي بشأنها، ثم ينتقل بعدها إلى انعكاسات تحرير التجارة على تلك القضايا.

المطلب الأول : أهمية القضايا البيئية

أولاً: الوعي المتزايد بأهمية القضايا البيئية

يقصد بالوعي البيئي فهم تأثير الأنشطة البشرية على البيئة وتحمل مسؤولية التخفيف من هذه الآثار، ويشمل مجموعة من الإجراءات، من الحد من انبعاثات الكربون والحفاظ على الموارد الطبيعية إلى تعزيز المجتمعات المستدامة وتشجيع الإجراءات الفردية. ومن خلال رفع مستوى الوعي حول القضايا البيئية وتنفيذ الممارسات المستدامة، يمكن للأفراد والشركات والحكومات المساهمة في خلق كوكب أكثر صحة للأجيال القادمة[1].

وقد شهدت مسألة الوعي بقضايا البيئة تطورات هامة في العقود الأخير، إذ نجحت المنظمات الغير حكومية المهتمة بقضايا البيئة، وممثلو المجتمع المدني ، بدفع الحكومات والمنظمات الدولية إلى التركيز بشكل أكبر على مخاطر التغير المناخي والنشاطات المهددة للبيئة، بهدف مواجهة التحديات البيئية وضمان مستقبل مستدام للجميع. على مر السنين، كان هناك تحول نحو الاعتراف بأهمية حماية البيئة ، ويتجلى هذا التحول في مختلف القطاعات، من الإجراءات الفردية إلى مبادرات الشركات والسياسات الحكومية.

بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة فإن التركيز على قضايا البيئة بدأ يظهر بوضوح منذ مؤتمر منذ مؤتمر ستوكهولم لعام 1972 بشأن البيئة، كما أن جميع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحد(ترتبط بطريقة ما بالبيئة، (مياه نظيفة وصرف صحي، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، مدن ومجتمعات مستدامة، العمل من أجل تحسين المناخي، الحياة البحرية)[2]. وقد أكدت خطة الأمم المتحدة (التنمية المستدامة لعام 2030) والتي أقرتها الجمعية العامة على أهمية حماية البيئة والمناخ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة [3].

وما يؤكد ازدياد الوعي البيئي العالمي أن القضايا البيئية ليست مقتصرة على نطاق حكومات الدول المتقدمة أو الغنية، بل أصبح الاعتراف بها وبأهميتها على نطاق واسع بالنسبة للدول النامية، فهي اليوم تعتبر عنصراً أساسياً للتنمية في دول مثل الصين وماليزيا وغيرها، حيث تضع الحكومة الصينية أهدافاً بيئية واجتماعية طموحة. أعلنت الحكومة الصينية "الحرب على التلوث" وقدمت عدداً من المبادرات التي تستهدف حماية البيئة، واتخذت خطوات لتفكيك محطات

[1] **https://group.met.com/en/mind-the-fyouture/mindthefyouture/environmental-awareness**
[2] **https://www.un.org/ar/conferences/environment**
[3] **Un, Agenda for Sustainable Development A/RES/70/1,para31,2015**

الطاقة التي تعمل بالفحم، وخفض مستويات الانبعاثات الإجمالية وخفض معدلات انبعاث الجسيمات. لقد تم إحراز تقدم هائل فيما يتعلق بجودة الهواء في مدنها[4].

ولا تقتصر الجهود المبذولة لتعزيز الاستدامة البيئية على مجموعات أو مناطق محددة، بل تشمل تعزيز الوعي البيئي ودمج الممارسات المستدامة في القرارات اليومية، داخل الأسر والمدارس والأحياء والمجتمعات والأمم وفيما بينها، ستحتاج الحكومات دائمًا إلى الحد من بعض السلوكيات، بما في ذلك التصرفات التي تضر بالبيئة والمجتمع، وعندما تكون التدابير الناعمة التي تشمل التشجيع ونشر الوعي والثقافة البيئية والحث على الممارسات الصديقة للبيئة غير كافية، فلا بد بحسب البعض من وجود عدد من التدابير والتدخلات السلوكية الأخرى، بما في ذلك القرارات التنظيمية، والضرائب، والحوافز المالية [5].

ويمكننا القول أن التركيز الأخير على الاستدامة البيئية والاعتراف بالحاجة الملحة إلى معالجة تغير المناخ، والتلوث، واستنزاف الموارد من خلال التعليم والتثقيف ونشر الوعي البيئي والإجراءات العملية للحد من التغيرات المناخية السلبية، يهدف إلى خلق مستقبل أكثر استدامة حيث يتم تحقيق النمو الاقتصادي بأقل قدر من التأثير البيئي. وكل ما سبق يعكس الفهم المتزايد للترابط بين الأنشطة البشرية وصحة الكوكب.

ثانياً: خطورة التحديات البيئية

إن خطورة التغيرات البيئية لا تقتصر آثارها على النبات أو الحيوان أو المناخ ، وإنما تمتد لتشكل جملة من التحديات أمام سكان العالم وذلك من نواحي عديد أهمها ما يلي:

1-الصحة العامة: يشكل تلوث الهواء والماء والتربة الناجم عن الأنشطة الصناعية والنقل وسوء إدارة النفايات مخاطر جسيمة على صحة الإنسان، مما يسبب أمراض الجهاز التنفسي والسرطان وأمراض أخرى، يعد الحد من التلوث أمرًا ضروريًا لخلق بيئة أكثر صحة، من المرجح أن تكون آثار تغير المناخ على الصحة سلبية في الغالب وأن تؤثر بشدة على البلدان المنخفضة الدخل حيث تكون القدرة على التكيف أضعف، كما تؤثر أيضًا على الفئات الأكثر ضعفًا في البلدان المتقدمة[6].

2- استنزاف الموارد الطبيعية: غالباً ما تترافق الممارسات غير المستدامة مثل الصيد الجائر والتعدين وإزالة الغابات وهي من أبرز الممارسات التي تشكل تحدياً بيئياً إلى استنفاد الموارد الطبيعية المحدودة[7]. ولذلك يعد تعزيز الاستخدام المستدام للموارد والانتقال إلى البدائل المتجددة أمرًا ضروريًا لضمان توافر الموارد للأجيال القادمة وهي عوامل من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على الدول النامية وحقوق مواطنيها في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

3-تهديد التنوع البيولوجي: يؤدي التلوث وتغير المناخ لانخفاض سريع في الأنواع النباتية والحيوانية، ولذلك فإن حماية التنوع البيولوجي أمر بالغ الأهمية للحفاظ على النظم البيئية الصحية والفعالة التي توفر العديد المنافع كالإسهام

[4] Rahman, Haliza Abdul. "Environmental sustainability awareness in selected countries." ***International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*** **10.15 (2020): P92**

[5] Akerlof, Karen. "When Should Environmental Awareness Be a Policy Goal? Assessing the Conditions Under Which Raising Awareness Increases Environmental Sustainability and Societal Resilience." ***Participatory sensing, opinions and collective awareness*** **(2017): P329**

[6] Haines, Andy, et al. "Climate change and human health: impacts, vulnerability and public health." ***Public health*** **120.7 (2006): 594**

[7] Huo, Jie, and Chen Peng. "Depletion of natural resources and environmental quality: Prospects of energy use, energy imports, and economic growth hindrances." ***Resources Policy*** **86 (2023): 104049.**

في تلقيح النباتات، وتنقيه الهواء، واستدامة المراعي الطبيعية، وهي أمور بالغة الأهمية خاصة من ناحية تأثيرها على الأمن الغذائي.

4-الآثار الاقتصادية والاجتماعية: يمكن أن يكون التدهور البيئي إلى عواقب اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى، مثل تعطيل إمدادات الغذاء والمياه، ونزوح السكان، وتفاقم الفقر وعدم المساواة، الخضراء وهي أمور بلا شك ستؤثر على رفاهية السكان وخاصة من الناحية الاقتصادية، وفي بعض مناطق العالم، سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى الإضرار بإنتاجية العمال وغلة المحاصيل، ويؤدي إلى المزيد من مشاكل القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي وارتفاع معدلات الوفيات[8]، ويؤثر تغير المناخ على قطاعات مثل الزراعة حيث تؤثر الظواهر الجوية المتطرفة على غلات المحاصيل والماشية إضافة إلى قطاعات الصيد والسياحة ، مما يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة، وانخفاض في مستوى الدخل[9].

المطلب الثاني: انعكاسات تحرير التجارة الدولية على البيئة

تؤدي تحرير التجارة بين دول العالم إلى زيادة وانسيابية تدفق السلع والخدمات، الأمر الذي يؤثر بشكل واضح على البيئة ، ولكن هذا التأثير لا يزال محل جدال، فيرى جانب أن زيادة معدلات التبادل التجاري ستنعكس بشكل ايجابي على قضايا البيئة من خلال خفض تكاليف المنتجات الصديقة للبيئة وزيادة الاستثمار فيها وغيرها من العوامل ، بينما يرى جانب آخر سلبية تلك الآثار بسبب ازدياد الإنتاج لتلبية ازدياد المبادلات التجارة وما سيرافقه من ازدياد في انبعاثات المصانع والانبعاثات الناتجة عن وسائل نقل البضائع إضافة إلى عوامل أخرى، وسوف نبحث في كلا الاتجاهين:

أولا: الآثار الإيجابية

1_رفع كفاءة الإنتاج من الناحية البيئية: يؤدي تحرير التجارة إلى تحسين الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة التي تجعل عمليات الإنتاج أكثر كفاءة وتحد من استخدام المدخلات الضارة مثل الطاقة والمياه والملوثات، على نحو يؤدي إلى تسريع التحول إلى الطاقة النظيفة[10].

2- انخفاض تكاليف المنتجات الصديقة للبيئة: ، يؤدي تحرير التجارة وما ينجم عنه من توافر منتجات وخدمات أفضل وبتكلفة أقل إلى تعزيز القضايا البيئية والمعايير المرتبطة بها، خلال تسهيل التجارة للوصول إلى المنتجات الصديقة للبيئة وفقًا لمركز التجارة الدولي(ITC) ،، تبلغ قيمة هذا السوق حوالي 50 مليار دولار أمريكي[11].

3- تشير بعض الدراسات إلى أن ارتفاع مستوى الدخل الذي يرافق تحرير التجارة والانفتاح على الأسواق الدولية يؤدي إلى خفض الانبعاثات الضارة بالبيئة لأسباب عديدة كقدرة السكان على شراء منتجات أكثر كفاءة وأقل ضرراً بالبيئة [12].

[8] Carleton, Tamma, et al. "Valuing the global mortality consequences of climate change accounting for adaptation costs and benefits." *The Quarterly Journal of Economics* 137.4 (2022): P2098

[9] https://news.climate.columbia.edu/2019/06/20/climate-change-economy-impacts/

[10] https://www.oecd.org/trade/topics/trade-and-the-environment/

[11] https://www.genevaenvironmentnetwork.org/resources/updates/international-trade-and-environment-geneva/

[12] Antweiler, Werner, Brian R. Copeland, and M. Scott Taylor. "Is free trade good for the environment?." *American economic review* 91.4 (2001): P41

ثانياً: الآثار السلبية

1-ازدياد الانبعاثات الضارة: أظهرت بعض الدراسات وجودة زيادة في معدلات انبعاثات الكربون والميثان بسبب ازدياد عمليات الإنتاج والتصنيع[13]. فعلى سبيل المثال خلصت دراسة شملت رابطة الدول المستقلة (دول الاتحاد السوفييتي سابقاً) إلى أنها لا تتمتع بالآثار الإيجابية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ونوعية البيئة حيث شهدت زيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بسبب زيادة الصادرات الناجمة عن تحرير التجارة[14].

2-تهديد الأمن الغذائي: يمكن أن يؤدي تحرير التجارة الى آثار من شأنها تهديد الأمن الغذائي مثل تآكل التربة، والإفراط في استخدام المياه في الزراعة، وندرة المياه، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي وهي مخاطر مرتبطة بتسريع التجارة في المنتجات الغذائية الزراعية، حيث تمت ملاحظة زيادة في ندرة المياه في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط بعد تسارع وتيرة تحرير التجارة فيها، وفي البرازيل والأرجنتين، تم الكشف عن التأثير السلبي لإنتاج فول الصويا في البلدان المصدرة (إزالة الغابات وتحويل الأراضي العشبية) وكذلك في المناطق المستوردة (انخفاض مساحات الأراضي العشبية الدائمة بسبب استبدال العشب بالعلف)، أضف إلى ما سبق أن تزايد انبعاثات الغازات الدفيئة وزيادة استخدام الأسمدة من النتائج الهامة لتسارع التجارة وما رافقها من تغيرات مناخية[15].

3-تركز الآثار السلبية في الدول النامية: أشارت عدد من الدراسات إلى أن تحرير التجارة سيلقي العبء البيئي الأكبر على الدول النامية منه على الدول المتقدمة [16] ،فعلى سبيل المثال أوصت دراسة بشأن تحرير التجارة ومخاطره على البيئة في نيجيريا بضرورة الحذر الحكومي والتحفظ على المزيد من تحرير التجارة وقد تبين أن هناك العديد من المخاطر المترافقة مع تحرير التجارة و التي تهدد البيئة في نيجيريا أهمها الممارسات الناجمة عن زيادة التجارة في المنتجات الزراعية، كقطع الأخشاب، وتكثيف استخدام الأراضي[17]، دراسة أخرى خلصت الى وجود تأثيرات سلبية من الناحية البيئية بالنسبة للصين والهند ما لم يترافق تحرير التجارة والنمو الاقتصادي مع سياسات داعمة لاستخدام التكنولوجيا على نحو يكفل الحفاظ على جودة البيئة ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد[18].

المبحث الثاني: الأحكام المرتبطة بحماية في اتفاقيات تحرير التجارة الدولية

بعد أن أضحت الشواغل البيئية ذات أهمية كبرى لجميع دول العالم فقد انعكس ذلك على قواعد التجارة العالمية، من خلال تضمين قواعد ترتبط بحماية البيئية في اتفاقيات تحرير التجارة بالرغم من أنها اتفاقيات تركز بشكل رئيس على تحرير التجارة، ومن أجل دراسة تلك الأحكام المرتبطة بقضايا البيئة سنبحث أولاً في الأحكام المضمنة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ثم ننتقل الى الأحكام المدرجة في اتفاقيات التجارة التفضيلية.

---

[13] Onwachukwu, Chinedu Increase, Kit-Ming Isabel Yan, and Kerui Tu. "The causal effect of trade liberalization on the environment." *Journal of Cleaner Production* 318 (2021): P7

[14] Yu, Cheon, et al. "Does trade openness convey a positive impact for the environmental quality? Evidence from a panel of CIS countries." *Eurasian Geography and Economics* 60.3 (2019): 352

[15] Balogh, Jeremiás Máté, and Attila Jámbor. "The environmental impacts of agricultural trade: A systematic literature review." *Sustainability* 12.3 (2020): P13

[16] Kleemann, Linda, and Awudu Abdulai. "The impact of trade and economic growth on the environment: Revisiting the cross-country evidence." Journal of International Development 25.2 (2013): P202

[17] Feridun, Mete, Folorunso Sunday Ayadi, and Jean Balouga. "Impact of trade liberalization on the environment in developing countries: the case of Nigeria." *Journal of developing societies* 22.1 (2006): P50

[18] Fan, Hongzhong, et al. "The impact of trade, technology and growth on environmental deterioration of China and India." *Asian Economic and Financial Review* 9.1 (2019): p21

المطلب الأول: حماية البيئة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية :

تعد منظمة التجارة العالمية المنظمة العالمية المعنية بإدارة وتطبيق قواعد التجارة بين الدول. وتنضوي فيها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي تم التفاوض بشأنها وتوقيعها من قبل الجزء الأكبر من الدول التجارية في العالم وتم التصديق عليها وتهدف إلى ضمان تدفق التجارة بسلاسة وحرية وبشكل يمكن التنبؤ به. وهنا يثار التساؤل حول طبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والقضايا البيئية، إذ يرى جانب من الفقه أن هذه العلاقة لا تمنع كلاً من قضايا البيئة وقواعد المنظمة من العمل معاً دون تعارض، إذا ما راعى الأعضاء مسألة التوازن بين هدفي التجارة الحرة وحماية البيئة، من خلال تجنب التدابير التي يُزعم أنها لأسباب بيئية، ولكنها في الواقع لخدمة مصالح أخرى ، مثل حماية المنتجين المحليين وتقييد التجارة بشأن بعض المنتجات، وهي بطبيعة الحال غير متسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية[19].

ولكن يرى البعض الآخر أن العلاقة المشار إليها سابقاً يمكن النظر إليها على ضوء التطلع إلى منظمة التجارة العالمية طمعاً في القوى المؤسساتية التي تملكها، حيث أن بعض المتخصصين في المجال البيئي ينظرون إلى منظمة التجارة العالمية على أنها مؤسسة تحقق نجاحات ملفتة وخاصة في إجراءات تسوية المنازعات، وقدرتها على إنفاذ القواعد[20]، ونعتقد أن وجود ارتباط بين القضايا البيئة ومنظمة التجارة العالمية أضحى أمراً واقعاً، إذ أن تحرير التجارة سيؤدي بعض الأحيان إلى الإضرار بالبيئة على اعتبار أن ازدياد التبادل التجاري الدولي سيؤدي إلى مزيد من الإنتاج وتحفيز عمل المصانع ووسائط النقل ، إلا أن المنظمة تستطيع أن تلعب دوراً ايجابياً في الحفاظ على البيئة من خلال ضمان تسهيل وانسيابية التجارة في المنتجات الصديقة للبيئة كمنتجات الطاقة البديلة أو السيارات الكهربائية على سبيل المثال، وبناء على ما سبق فإن تحرير التجارة الدولية يحمل جوانب سلبية وإيجابية بالنسبة للقضايا البيئية، ومن أجل تغليب الجانب الإيجابي لا بد من عمل منظم وتنسيق للجهود من قبل الدول الأعضاء على نحو يراعي الاعتبارات البيئية دون الإخلال بمبادئ المنظمة بشأن ضمان انسيابية وحرية التجارة العالمية.

أولاً: الإطار القانوني للقضايا البيئية في منظمة التجارة العالمية:

تناولت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية و الاتفاقيات المنضوية أحكاماً تتعلق بالقضايا ذات البعد البيئي، وفيما يأتي أهم تلك الأحكام التي تشكل الإطار القانوني الناظم لعلاقة منظمة التجارة العالمية بالقضايا البيئية :

1- ديباجة اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، نصت الاتفاقية على أنه تم إنشاء منظمة التجارة العالمية بهدف : "الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقًا لهدف التنمية المستدامة، والسعي إلى حماية البيئة والحفاظ عليها وتعزيز وسائل القيام بذلك". ويرى بعض الفقه أن أهمية النص السابق تجلى بشكل لافت عندما استند إليها جهاز تسوية النزاعات في قضية (الولايات المتحدة – الجمبري)، فقد اعتمدت هيئة الاستئناف على ديباجة منظمة التجارة العالمية لتفسير الاستثناءات العامة الواردة في المادة العشرين من اتفاقية الجات والمرتبطة بحماية الحيوان والنبات والموارد الطبيعية[21].

2- **الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات 1947 :** تحظر أحكام الاتفاقية (وعلى وجه الخصوص المادة الأولى والثالثة) على أي عضو اتباع سياسات أو اصدار لوائح تمييزية ضد واردات عضو آخر، ومع ذلك،

[19] Matsushita, Mitsuo, et al. *The World Trade Organization: law, practice, and policy*. Oxford University Press, 2015. P716-717.

[20] Esty, Daniel C., and Anthony LI Moffa. "Why climate change collective action has failed and what needs to be done within and without the trade regime." *Journal of International Economic Law* 15.3 (2012).P789.

[21] Charnovitz, Steve. "The WTO's environmental progress." *Journal of International Economic Law* 10.3 (2007):. P687

تضمنت الاتفاقية المادة 20 أحكاماً بعنوان " الاستثناءات العامة "[22]، وتمنح نصوها العضو الذي تنطبق عليه أحكامها الحق في فرض تدابير استثنائية في أحوال معينة، فسرها الفقه بأنها تمنح العضو المستفيد الذي تنطبق عليه أحكامها الحق بالخروج عن قواعد اتفاقية الجات[23]، علماً أن الأحكام ذات الصلة بالقضايا البيئية في المادة المذكورة ترد في الفقرات الآتية:

- B/20 : التي تشير إلى التدابير المتخذة لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات.
- G/20 : تتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية المستنفدة .

ويجب الإشارة إلى أن المادة 20 لا تمكن العضو المعني من اللجوء إلى تلك الاستثناءات بهدف اتخاذ إجراءات تمييزية تعسفية أو قيود مستترة على التجارة الدولية وهو ما نصت عليه مقدمة المادة المذكورة "مراعاة شرط عدم تطبيق مثل هذه الإجراءات بطريقة من شأنها أن تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر بين البلدان التي تسود فيها الشروط نفسها، أو قيد مقنع على التجارة الدولية"، كما أن الفقرة G /20 المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية تتطلب من العضو المستفيد من الاستثناء فرض قيود مماثلة على الإنتاج أو الاستهلاك المحلي لتلك الموارد بالتزامن مع القيود التي يفرضها على المنتجات المستوردة[24].

---

[22] المادة العشرون: استثناءات عامة: مع مراعاة شرط عدم تطبيق مثل هذه الإجراءات بطريقة من شأنها أن تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر بين البلدان التي تسود فيها الشروط نفسها، أو قيد مقنع على التجارة الدولية، لا يجوز تفسير أي شيء في هذه الاتفاقية على أنه يمنع تبني أو تنفيذ أي طرف متعاقد للتدابير:

(أ) ضرورية لحماية الآداب العامة ؛

(ب) ضرورية لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات ؛

(ج) المتعلقة باستيراد وتصدير الذهب أو الفضة.

(د) ضرورية لتأمين الامتثال للقوانين أو اللوائح التي لا تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية، بما في ذلك تلك المتعلقة بإنفاذ الجمارك، وإنفاذ الاحتكارات التي تعمل بموجب الفقرة 4 من المادة الثانية والمادة السابعة عشرة، وحماية براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق التأليف والنشر، ومنع الممارسات الخادعة ؛

(هـ) المتعلقة بمنتجات العمل في السجون ؛

(و) فرضت لحماية الكنوز الوطنية ذات القيمة الفنية أو التاريخية أو الأثرية ؛

(ز) تتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية المستنفدة إذا كانت هذه التدابير فعالة بالاقتران مع القيود المفروضة على الإنتاج أو الاستهلاك المحلي؛

(ح) تم التعهد بها عملاً بالالتزامات بموجب أي اتفاقية سلع حكومية دولية تتوافق مع المعايير المقدمة إلى الأطراف المتعاقدة ولم ترفضها أو التي تم تقديمها بنفسها ولم يتم رفضها ؛

(1)تتضمن قيودًا على صادرات المواد المحلية اللازمة لضمان الكميات الأساسية من هذه المواد إلى صناعة معالجة محلية خلال الفترات التي يكون فيها السعر المحلي لهذه المواد أقل من السعر العالمي كجزء من خطة التثبيت الحكومية ؛ شريطة ألا تعمل هذه القيود على زيادة الصادرات أو الحماية الممنوحة لهذه الصناعة المحلية، ويجب ألا تخرج عن أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بعدم التمييز؛

(ي) ضرورية لاقتناء أو توزيع المنتجات بشكل عام أو نقص التوريد المحلي ؛ شريطة أن تكون أي تدابير من هذا القبيل متسقة مع المبدأ القائل إن جميع الأطراف المتعاقدة يحق لها الحصول على حصة عادلة من التوريد الدولي لهذه المنتجات، وأن أي تدابير من هذا القبيل، لا تتفق مع الأحكام الأخرى للاتفاقية يجب أن تتوقف في أقرب وقت. لأن الظروف التي أدت إلى ظهورها لم تعد موجودة. يجب على الأطراف المتعاقدة مراجعة الحاجة لهذه الفقرة الفرعية في موعد لا يتجاوز 30 حزيران 1960..

[23] Van den Bossche, Peter, and Werner Zdouc. "The Law and Policy of the World Trade Organization." *Cambridge Books* (2021).,P1000.

[24] Wto, gatt1994 agreement, art xx.

3-الاتفاق المتعلق بالعوائق الفنية أمام التجارة TBT: يتناول مختلف المعايير التي يمكن أن تشكل عائقاً أمام تحرير التجارة الدولية، ويسمح الاتفاق للدول بفرض قيود على المنتجات وعمليات الإنتاج التي تعزز البيئة والسلامة العامة والأهداف الأخرى، إذ جاء في ديباجة الاتفاقية " لا ينبغي منع أي بلد من اتخاذ التدابير اللازمة لضمان جودة صادراته، أو لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، أو البيئة، أو لمنع الممارسات الخادعة، على المستويات التي تراها مناسبة " على الرغم من أن اتفاق العوائق الفنية أمام التجارة يشجع على استخدام المعايير الدولية لأهميتها في تسهيل التجارة الدولية ، إلا أنه يُسمح للدول بتحديد مستويات الحماية الخاصة بها للحيوان والإنسان والنبات إضافة إلى البيئة طالما أن هذه التدابير لا تخلق عقبات غير ضرورية أمام التجارة[25].

4- الاتفاق بشأن معايير الصحة والصحة النباتية SPS: يتناول الإجراءات التي تشكل خطراً على صحة الإنسان والحيوان والنبات الناشئة عن الآفات والملوثات والعوامل الأخرى المسببة للأمراض، ويشجع الاتفاق الدول على تبني المعايير الدولية، ولكنه أيضاً يسمح بالمعايير التي توفر مستوى أعلى من الأمان طالما أن هناك مبررًا علميًا[26]. مع اشتراط أن تكون التدابير غير مقيدة للتجارة أكثر مما هو ضروري لتعزيز أهداف الصحة والسلامة المرغوبة [27].

ونشير هنا إلى أن الأحكام السابقة لم تسلم من الانتقاد، حيث توجد خشية من أن ربط القضايا البيئية باتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى تبني معايير وسطية ترضي جميع الأعضاء، بينما الدول الصناعية المتقدمة تتبنى معايير بيئية أكثر تقدماً وتشدداً، الأمر الذي سيشكل خطوة إلى الخلف وهي وجهة نظر يتبناها عدد من الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فلديها هواجس من إجبارها على الالتزام بمستوى من المعايير البيئية يشكل عبئاً عليها بالنسبة لمواردها المحدودة، إضافة إلى ما سبق أثارت أحكام التسويغ العلمي الواردة في اتفاقية الصحة والصحة النباتية المخاوف من أن شرط التسويغ العلمي قد يمنع الدول من اتخاذ تدابير وقائية ضد التهديدات الصحية التي تشكل مخاطر بسبب عدم وجود وثائق علمية تقدم أدلة مثبتة بشكل نهائي على ضرورة اتخاذ إجراء ما، وظهرت مطالبات بتفسير مسألة التسويغ العلمي وفق منظور وقائي يتيح للدول اتخاذ إجراءات وقائية حتى في ظل عدم اليقين بلزومها[28].

5-اتفاقية مصائد الأسماك 2022: تمثل اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن دعم مصائد الأسماك، التي تم اعتمادها في المؤتمر الوزاري الثاني عشر (MC12 عام 2022)، خطوة كبيرة إلى الأمام نحو استدامة المحيطات من خلال حظر الإعانات الضارة لمصايد الأسماك، والتي تعد عاملاً رئيسياً في استنفاد الأرصدة السمكية في العالم على نطاق واسع، تمثل الاتفاقية إنجازًا تاريخيًا للأعضاء باعتبارها أول هدف من أهداف التنمية المستدامة يتم تحقيقه بالكامل من خلال اتفاقية متعددة الأطراف وملمة ترعاها منظمة التجارة العالمية، وتعتبر الإعانات الضارة محركًا رئيسيًا للصيد الجائر الذي يمثل تهديدًا كبيرًا للتنوع البيولوجي في المحيطات. كما تؤدي الإعانات إلى تفاقم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الصادرة عن قطاعات صيد الأسماك من خلال تحفيز الطاقة الزائدة وتعريض سبل العيش الساحلية والأمن الغذائي للخطر[29].

ثانياً: الجهود المؤسساتية للتعامل مع القضايا البيئية:

تم إنشاء لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية CTE في عام 1995، وهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على قضايا البيئة في أحكام منظمة التجارة العالمية، ومثلت اللجنة محفلاً يمكن للمسؤولين الوطنيين من

[25] WTO Agreement on the Application of Sanitary and Phytosanitary Measures (SPS Agreement) art 2.2.
[26] WTO Agreement on the Application of Sanitary and Phytosanitary Measures (SPS Agreement) art2.3.
[27] WTO Agreement on the Application of Sanitary and Phytosanitary Measures (SPS Agreement) art5.5.
[28] Kelly, Trish. "The WTO, the environment and health and safety standards." ***World Economy*** **26.2 (2003):p133.**
[29] https://www.wto.org/english/tratop_e/rulesneg_e/fish_e/fish_e.htm

وزارات التجارة والبيئة أن يجتمعوا فيه معًا، إضافة إلى ممثلين من بعض الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما أشرفت اللجنة على إصدار عدد من التقارير والأوراق البحثية [30]، لاحقا بعد صدور إعلان الدوحة الوزاري عام 2001 تم التعرض إلى الجوانب البيئية بهدف تعزيز الدعم المتبادل للتجارة والبيئة، وقد اتفق على إجراء مفاوضات بشأن:

(أ) العلاقة بين القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية والالتزامات التجارية المحددة المنصوص عليها في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف .

(ب) إجراءات التبادل المنتظم للمعلومات بين أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ولجان منظمة التجارة العالمية ذات الصلة .

(ج) تخفيض أو إزالة الحواجز التعريفية وغير الجمركية أمام السلع والخدمات البيئية حسب الاقتضاء[31].

كما أولت أمانة منظمة التجارة العالمية أهمية خاصة لقضايا البيئة في تقاريرها، كان آخرها في عام 2022 عندما أصدرت تقريرها السنوي بعنوان "التغير المناخي والتجارة الدولية" الذي تناول التغيرات المناخية ودور التجارة الدولية في الحد منها، والدور الذي يمكن للمنظمة أن تلعبه بهذا الشأن [32].

وهناك بعض المقترحات لتحقيق المزيد من التقدم بشأن القضايا البيئية في المنظمة كتبادل المعلومات المستمر بين أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ولجنة التجارة والبيئة بهدف تنسيق الجهود والعمل على التوصل إلى حلول لكل قضية بيئية على حدة، وإجراء عملية استعراض أو مراجعة كل ثلاث سنوات لعمل لجنة التجارة والبيئة، على غرار ما تقوم به اللجنة المعنية بالحواجز التقنية أمام التجارة، بما يمكن من إجراء عمليات تقييم وتحليل للثغرات في صدد العمل الذي تم إنجازه[33].

ثالثاً: جهاز تسوية النزاعات في المنظمة ودوره في القضايا البيئية: يتولى جهاز تسوية النزاعات حل ما قد ينشأ من نزاعات بين الدول الأعضاء ، وفق قواعد تفاهم تسوية النزاعات الملحق باتفاقيات المنظمة، إذ يستطيع الأعضاء طلب تشكيل فرق لتسوية النزاعات بين الأعضاء ، واستئناف قرارات تلك الفرق أمام جهاز الاستئناف التابع لجهاز تسوية النزاعات[34].

1-في قضية EC-Seal Products، اتبعت هيئة الاستئناف نهجاً لتسويغ تدابير مرتبطة بحماية البيئة من خلال الفقرة أ من المادة 20 المتعلقة بالآداب العامة، وتتعلق القضية بلوائح صادرة عن الاتحاد الأوروبي تحظر عرض منتجات الفقمة في الاتحاد الأوروبي، ما لم تكن هناك شروط معينة يتم تحقيقها، وقد عالجت هيئة الاستئناف ما خلص إليه فريق تسوية النزاع من حيث أن تدابير حماية الفقمة لها ما يبررها بموجب المادة 20 (أ) من اتفاقية الجات[35]، على اعتبار أن طرق صيد الفقمة أثارت مخاوف تتعلق بالرفق بالحيوان بالنسبة للمواطنين في الاتحاد الأوروبي ، وبناء عليه خلص فريق التسوية إلى أن "الهدف الرئيس لاعتماد لائحة بشأن التجارة في منتجات الفقمة يرتبط بالآداب العامة

[30] **Charnovitz, Steve. "The WTO's environmental progress." Journal of International Economic Law 10.3 (2007) P690.**

[31] **المادة 31 من إعلان الدوحة الوزاري لعام 2001.**

[32] **https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/wtr22_e.htm (accessed 20/2/2023).**

[33] **McCormick, Rachel. "A qualitative analysis of the WTO's role on trade and environment issues."** ***Global Environmental Politics*** **6.1 (2006): P119**

[34] **https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/dsu_e.htm**

[35] **Wto, EC – Seal Products Appellate Body Reports, 2014), para. 5.182.**

بشأن قلق مستهلكي الاتحاد الأوروبي من مشاركتهم في استهلاك منتجات حيوان الفقمة المقتول بطريقة غير إنسانية[36]، وتوصلت هيئة الاستئناف إلى أنه في ضوء الظروف المحددة للقضية، والطبيعة الخاصة للتدبير المعني، فهي تؤيد تحليل فريق التسوية لتدابير الاتحاد الأوروبي لحماية الفقمة استناداً إلى المادة العشرين (أ) من اتفاقية الجات لعام 1994[37].

3- تفسير المادة 20(ز) من اتفاقية الجات1947 : من بين الاستثناءات التي جاءت بها المادة 20 استثناء متعلق بالموارد الطبيعية؛ إذ تنص الفقرة (ز/g) على أنه لا يجوز تفسير أي حكم في هذه الاتفاقية على أنه يمنع تبني أو تنفيذ أي طرف متعاقد للتدابير المتعلقة بالمحافظة على الموارد الطبيعية المستنفدة، إذا كانت هذه التدابير فعالة، بالاقتران مع القيود المفروضة على الإنتاج أو الاستهلاك المحلي " تم تقديم تفسير منطقي للمادة g/20 من قبل هيئة الاستئناف في قضيتين هامتين، قضية البنزين المعاد تصنيعه في الولايات المتحدة، وقضية الجمبري، والأخيرة تتناول قيداً تجارياً، وهو حظر استيراد الروبيان من البلدان التي لا تفرض على صياديها في أثناء صيد الروبيان طرقاً لا تشكل تهديدًا للسلاحف البحرية.

المسألة الأولى التي تم معالجتها بموجب المادة g/20 تتعلق بطبيعة الموارد الطبيعية المستنفدة التي يمكن تسويغ الحفاظ عليها، وبالتالي تسويغ التدابير المخالفة . فقد تبنت هيئة الاستئناف وجهة نظر جريئة بشأن هذه المسألة: ورأت أنه " قد يكون "المورد" حيًا أو غير حي، ولا يلزم أن يكون نادرًا أو معرضًا للخطر حتى يكون قابلاً للاستنفاد"[38]. وهكذا، فإن الدلافين، والهواء النظيف، والبنزين، والسلاحف البحرية وأي مورد حي أو غير حي، لا سيما تلك التي تتناولها الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، سيكون مؤهلاً للحماية بموجب هذا الاستثناء .[39]

و حكمت هيئة الاستئناف في قضية الصين – المواد الخام (2012) بأن مصطلح "الحفظ" يشمل الحفاظ على البيئة، لا سيما الموارد الطبيعية ". كما ينبغي أن تؤخذ التنمية في الاعتبار ومراعاة السيادة الدائمة لكل دولة على مواردها الطبيعية الخاصة[40]، كما أن الحفظ لا يعني ببساطة فرض حظر على استغلال الموارد الطبيعية فقط، ولكنه يشمل أيضًا التدابير التي تنظم هذا الاستغلال وتتحكم فيه وفقًا لأهداف التنمية والحفظ الخاصة بالعضو.

وفي قضية (الصين – التدابير المتعلقة بتصدير العناصر الأرضية النادرة والتنغستن والموليبدينوم) لعام2014 ، اتفقت الهيئة مع الصين على أن مصطلح "الحفظ" كما هو مستخدم في المادة g/20 لا يقتصر على مجرد "الحفاظ على الموارد الطبيعية". وفقًا للهيئة، يحق لأعضاء منظمة التجارة العالمية الذين يتمتعون بالموارد بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية: "رسم سياسات الحفاظ على الموارد التي تفي باحتياجاتها الإنمائية، وتحديد مقدار الموارد التي ينبغي استغلالها حالياً ومقدار ما يجب الحفاظ عليه للمستقبل، ومن ذلك للاستخدام من قبل الأجيال القادمة، بطريقة تتفق مع احتياجات التنمية المستدامة التزاماتها الدولية"[41].

ويمكننا أن نخلص إلى أن منظمة التجارة العالمية رغم أنها تعنى بتحرير التجارة الدولية كموضوع وهدف أساسي من إنشائها إلا أنها نجحت إلى حد كبير خلال اتفاقية انشائها والاتفاقيات التجارية التي تشرف على إدارتها نجحت إلى حد كبير في استيعاب المخاوف البيئية الدولية، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن إلغاء التعريفات، وخفض التدابير غير

[36] Wto, EC – Seal Products Appellate Body Reports, 2014), para. 5.223.
[37] Wto, EC – Seal Products Appellate Body Reports, 2014), para. 5.289.
[38] Wto. Us-shrimp, Appellate Body report,(1998) , para. 127 128.
[39] Matsushita, Mitsuo, et al. The World Trade Organization: law, practice, and policy. *op cit,*. p725.
[40] China—Raw Materials, Appellate Body report (2012) para. 356.
[41] China – Rare Earths Appellate Body report (2014), para. 7.266.

الجمركية على مجموعة من السلع البيئية يمكن أن يزيد الصادرات العالمية من هذه المنتجات بنسبة 5٪، بما يعادل 109 مليار دولار، ويقلل صافي انبعاثات الكربون بنسبة 0.6٪ بحلول عام 2030[42]. وقد أكدت رئيسة المنظمة على أهمية الشواغل البيئية لنجاح عمل المنظمة في مهامها، إذ رأت أن زيادة التعاون التجاري الدولي أمر أساسي لإدارة النشاطات التجارية المحتملة المرتبطة بالعمل المناخي والتقليل منها، كما أن هناك خطراً كبيراً من التدابير الأحادية بشأن البيئة يمكن أن تؤجج التوترات التجارية، وتخلق تكاليف إدارية عالية للشركات والحكومات، إضافة إلى أن الإجراءات المناخية غير المنسقة يمكن أن تؤدي أيضًا إلى إعاقة جهود إزالة انبعاثات الكربون من خلال زيادة عدم اليقين في العلاقات التجارية وتثبيط الاستثمارات ذات الصلة [43].

ومع توسع التجارة وتكثيف روابط العولمة، يبدو أنه لا يمكن تصور فصل مستقبل تحرير التجارة عن التحديات البيئية العابرة للحدود بشكل عام وتغير المناخ بشكل خاص، وقد اقترح إنشاء منظمة عالمية للبيئة من شأنها أن تنسق الجهود، وتتعاون مع منظمة التجارة العالمية لكي تتعامل مع التحديات البيئية، وتضعها في صدارة عملية صنع السياسات الدولية، وتعمل على تحقيق المزيد من النتائج الملموسة نحو جعل الالتزامات البيئية حقيقية، بدلاً من اقتصارها على الخطابات الطموحة[44].

كل ما سبق يؤكد لنا الارتباط المتزايد بين عمل منظمة التجارة العالمية والقضايا البيئية إلا أنه ما يزال هناك الكثير من الجهد المطلوب لتحقيق الارتباط الأمثل، حيث الارتباط أو الحماية للشواغل البيئية من قبل المنظمة حتى الآن يرجع بمعظمه إلى اجتهادات جهاز تسوية المنازعات التي أضحت تحتاج إلى مؤازرة تشريعية ومؤسساتية، وعدم إلقاء كل العبء على عاتقها، وعليه يبدو جلياً أن هناك دوراً يجب أن تطالب به مؤسسات أخرى في المنظمة مثل لجنة التجارة والبيئة والمؤتمر الوزاري، بهدف إغناء الإطار القانوني لعلاقة المنظمة بقضايا البيئة .

المطلب الثاني: حماية البيئة في اتفاقيات التجارة التفضيلية

أولاً: مرونة اتفاقيات التجارة التفضيلية في استيعاب قضايا البيئة

1-**تعريف:** تعرف اتفاقيات التجارة التفضيلية بأنها " اتفاقية دولية ذات عضوية مقيدة وتتضمن قواعد تنطبق فقط – على أعضائها، و تهدف إلى تأمين أو زيادة وصولهم إلى الأسواق[45]":الوظيفة التقليدية لاتفاقيات التجارة التفضيلية في لتعزيز التدفقات التجارية وتحرير التجارة بين الدول، إلا أنها أضحت في السنوات الأخيرة أكثر شمولاً، وتغطي مواضيع مثل حقوق الإنسان والعمل والبيئة وغيرها.

2-**مرونة اتفاقيات التجارة التفضيلية بالنسبة لقضايا البيئة:** إذا كان من الصعوبة بمكان تضمين قواعد حماية البيئة في إطار البناء التشريعي لمنظمة التجارة العالمية بسبب آلية اتخاذ القرار التي يطغى عليها توافق الآراء عند محاولة تعديل الاتفاقيات التي تديرها المنظمة، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى العديد من اتفاقيات التجارة التفضيلية على اعتبار أنها تضم دولاً أقل وأكثر حماساً لعقد تلك الاتفاقيات لاعتبارات عديدة أهمها المكاسب الاقتصادية المترتبة على نجاح تحرير التجارة الناجم عن الاتفاقية، بالنسبة لحماية البيئة في اتفاقيات التجارة التفضيلية فهي تغطي هذه مجموعة

[42] https://www.weforum.org/agenda/2022/12/trade-is-a-force-multiplier-for-climate-action/ (accessed 12/3/2023).

[43] Wto World Trade Report 2022 P7.

[44] Esty, Daniel C., and Anthony LI Moffa. "Why climate change collective action has failed and what needs to be done within and without the trade regime." *Journal of International Economic Law* 15.3 (2012). . P790.

[45] Limão, Nuno. "Preferential trade agreements." *Handbook of commercial policy*. Vol. 1. North-Holland, 2016. P284

واسعة من القضايا مثل – التنوع البيولوجي والغابات والنفايات الخطرة وتغير المناخ، وعلى سبيل المثال يتم تضمين تلك الاتفاقيات التزامات بعدم خفض المعايير البيئية، والحق في إصدار لوائح تنظيمية من أجل حماية البيئة، والتزامات بتنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف[46]، وتتضمن اتفاقيات التجارة التفضيلية 14.4 حكمًا بيئيًا في المتوسط ومع ذلك، فإن هذا العدد يختلف على نطاق واسع بين اتفاقية وأخرى، وقد وصل في بعض الحالات إلى 120 بندًا (اتفاقية عام 2014 بين دول الاتحاد الأوروبي ومولدوفا)[47]، على سبيل المثال، تنص اتفاقية التجارة الحرة بين الصين وتشيلي على أنه يتعين على الطرفين "تعزيز اتصالاتهما وتعاونهما في العمل والضمان الاجتماعي والبيئة، وتكرس اتفاقية أخرى بين اليابان والمكسيك مادة للتعاون في مجال البيئة، كما تحرص الولايات المتحدة على تضمين اتفاقيات التجارة التفضيلية التي تتفاوض بشأنها نصوصاً تتناول القضايا البيئية على نحو يُلزم الأطراف بفرض القوانين البيئية مع تضمينها أحكاماً تتعلق بتسوية النزاعات[48]، واتفاقية التجارة الحرة بين كندا والاتحاد الأوروبي لعام 2014 تدمج العديد من المبادئ البيئية التي توجد غالبًا في الاتفاقيات الأوروبية أكثر من اتفاقيات أمريكا الشمالية، مثل مبدأ "الملوث يدفع"، وتتطلب من الأطراف إعطاء الأولوية للتجارة في السلع والخدمات البيئية المتعلقة بمصادر الطاقة المتجددة، والتعاون في سياساتها للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره[49] ، والأمر ذاته ينطبق على اتفاق التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي 502011، اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الوسطي CAFTA–DR لعام 2004 تتضمن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا التزامات بيئية إلى جانب تحرير التجارة، ويتضمن التزامات بإنفاذ القوانين البيئية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات.

كل ما سبق جعل من الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف ينظر إليها كأرض خصبة لتضمين قواعد حماية البيئة في اتفاقيات تحرير التجارة الدولية، وتشجيع دمج القواعد البيئية مع قواعد التجارة الدولية وهو أمر أكثر صعوبة بالنسبة بمنظمة التجارة العالمية إذا ما أخذنا بالحسبان العدد الكبير للأعضاء والمجالات الواسعة التي تغطيها وآليات اتخاذ القرار الأكثر تعقيداً.

ثانياً: تقييم فعالية أحكام حماية البيئة في اتفاقيات التجارة التفضيلية:

لم تخل مسألة إدراج الأحكام البيئية في اتفاقيات التجارة التفضيلية من الحدل، فيرى المؤيدون بأنها توفر حماية فعالة للبيئة وتحقق المواءمة بشكل أفضل بين تحرير التجارة وقضايا البيئة،. وخلصت دراسة أجريت عام 2021 – تم فحصها باستفاضة في كتاب إلكتروني سابق بعنوان اقتصاديات اتفاقيات التجارة العميقة – إلى أن الأحكام البيئية تحد بشكل فعال من إزالة الغابات، وهي واحدة من التحديات البيئية الأكثر إلحاحا في العصر الحديث. ووجدت الدراسة أن مثل هذه الأحكام حالت دون إزالة نحو 7500 كيلومتر مربع من الغابات بين عامي 2003 و2014، في حين أدت الاتفاقيات التجارية التي لا تتضمن هذه الأحكام إلى زيادات كبيرة في صافي خسارة الغابات[51].

---

[46] Morin, Jean-Frédéric, and Sikina Jinnah. "The untapped potential of preferential trade agreements for climate governance." Environmental Politics 27.3 (2018): P556

[47] Brandi, Clara, et al. "Do environmental provisions in trade agreements make exports from developing countries greener?." *World Development* 129 (2020):P5

[48] Charnovitz, Steve. "The WTO's environmental progress." *Journal of International Economic Law* 10.3 (2007): p P693.

[49].https://klimalog.idos-research.de/trend/stories/comparing-ceta-tpp-environmental-dimension-in-trade-agreements/ (accessed 22/3/2024).

[50] https://trade.ec.europa.eu/access-to-markets/en/content/eu-south-korea-free-trade-agreement (accessed 14/4/2024).

[51] https://blogs.worldbank.org/en/trade/social-and-environmental-provisions-trade-agreements-soar (accessed 11/4/2024).

بينما ينظر اليها البعض الآخر على أنها "حمائية خضراء" أو مجرد "ورقة توت" لجعل اتفاقيات التجارة التفضيلية أكثر قبولا[52]، خاصة من قبل البلدان النامية التي تشعر بالقلق من أن البلدان ذات الدخل المرتفع تستخدم الأحكام البيئية في اتفاقيات التجارة التفضيلية لتعزيز ما يطلق عليه "الحمائية الخضراء"، وهو قلق تدعمه دراسات تشير إلى تأثير سلبي على صادرات البلدان النامية من حيث التدفقات التجارية إلى البلدان المتقدمة، الأمر الذي يجعل الدول النامية أكثر حساسية لمسألة إدراج القضايا البيئية في اتفاقيات تحرير التجارة ، ما لم تكن منسجمة مع أهدافها التنموية[53].

خلاصة القول: إن إدراج أحكام مرتبطة بحماية البيئة هو أمر أكثر يسراً في اتفاقيات التجارة التفضيلية عما هو عليه بالنسبة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ولكن يجب العمل على جعل تلك الأحكام ذات فعالية وليست مجرد عناوين رنانة تحمل في طياتها أهداف تجارية تضمن مصالح الدول النامية وتغلق الأسواق أمام الدول النامية بحجة حماية البيئة، وعليه يجب تكثيف العمل المشترك بين الدول وأخذ مصالح البيئة ومصالح الأطراف في تلك الاتفاقيات بعين الاعتبارات عند تضمينها أحكاما متعلقة بالشواغل البيئية.

النتائج و المناقشة :

- تكتسب القضايا البيئية أهمية متزايدة بالنسبة لجميع سكان العالم نظراً لخطورة التحديات التي تفرضها على جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية
- ترتبط تحرير التجارة الدولية بآثار بيئية، تختلف سلباً أو ايجاباً من دول إلى أخرى وهي ليست ثابتة وإنما محكومة بظروف وعوامل متنوعة
- تتضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أحكاماً عامة بشأن حماية البيئة، استفاد منها الجهاز القضائي التابع للمنظمة واستند اليه للتوسع في اصدار تفسيرات وأحكام تقدم المزيد من المراعاة للشواغل البيئية.
- اتفاقات التجارة التفضيلية أكثر مرونة نظراً لتنوعها وسهولة تعديلها أو عقدها بالمقارنة مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

الاستنتاجات و التوصيات:

- ضرورة تظافر الجهود بين الحكومات والمنظمات والمختصين من أجل التوصل إلى مبادئ وقواعد تراعي الشواغل البيئية وتنسجم في ذات الوقت مع أهداف اتفاقيات تحرير التجارة العالمية
- تعديل نصوص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وإدراج نصوص واضحة بشأن البيئة وعدم الاكتفاء بإلقاء العبء على اجتهادات جهاز تسوية النزاعات للتوسع في تفسير النصوص العامة.
- مراعاة الدول المتقدمة لمصالح الدول النامية سواء البيئية أو التنموية عند تفاوضها بشأن اتفاقات التجارة التفضيلية، وعدم فرض اشتراطات بيئية صارمة بهدف اغلاق أسواقها أما منتجات الدول النامية، تحت ستار حماية البيئة، وإنما اتخاذ دور إيجابي يمكن تلك الدول من رفع كفاءة مصانعها وتقنياتها عبر نقل التكنولوجيا أو المساعدات التقنية.

[52] https://www.idos-research.de/en/briefing-paper/article/environmental-provisions-in-trade-agreements-promises-at-the-trade-and-environment-interface/ **(accessed 14/4/2024).**

[53] **Berger, Axel, et al. "The trade effects of environmental provisions in preferential trade agreements."** ***International Trade, Investment, and the Sustainable Development Goals*** **(2020): p127**

- تضمين اتفاقات التجارة العالمية حوافز للدول النامية سواء على شكل إعفاءات او امتيازات تجارية أو فترات انتقالية، تشجعها على الالتزام بالاشتراطات البيئية مقابل الأعباء المادية التي تفرضها تلك الاشتراطات.

References:

Akerlof, Karen. "When Should Environmental Awareness Be a Policy Goal? Assessing the Conditions Under Which Raising Awareness Increases Environmental Sustainability and Societal Resilience." *Participatory sensing, opinions and collective awareness* (2017):

Antweiler, Werner, Brian R. Copeland, and M. Scott Taylor. "Is free trade good for the environment?." *American economic review* 91.4 (2001)

Balogh, Jeremiás Máté, and Attila Jámbor. "The environmental impacts of agricultural trade: A systematic literature review." *Sustainability* 12.3 (2020)

Berger, Axel, et al. "The trade effects of environmental provisions in preferential trade agreements." International Trade, Investment, and the Sustainable Development Goals (2020)

Brandi, Clara, et al. "Do environmental provisions in trade agreements make exports from developing countries greener?." *World Development* 129 (2020):

Carleton, Tamma, et al. "Valuing the global mortality consequences of climate change accounting for adaptation costs and benefits." *The Quarterly Journal of Economics* 137.4 (2022):

Charnovitz, Steve. "The WTO's environmental progress." *Journal of International Economic Law* 10.3 (2007):.

Esty, Daniel C., and Anthony LI Moffa. "Why climate change collective action has failed and what needs to be done within and without the trade regime." *Journal of International Economic Law* 15.3 (2012)

Fan, Hongzhong, et al. "The impact of trade, technology and growth on environmental deterioration of China and India." *Asian Economic and Financial Review* 9.1 (2019):

Feridun, Mete, Folorunso Sunday Ayadi, and Jean Balouga. "Impact of trade liberalization on the environment in developing countries: the case of Nigeria." *Journal of developing societies* 22.1 (2006):

Haines, Andy, et al. "Climate change and human health: impacts, vulnerability and public health." *Public health* 120.7 (2006):

Huo, Jie, and Chen Peng. "Depletion of natural resources and environmental quality: Prospects of energy use, energy imports, and economic growth hindrances." *Resources Policy* 86 (2023):

Kelly, Trish. "The WTO, the environment and health and safety standards." *World Economy* 26.2 (2003)

Kleemann, Linda, and Awudu Abdulai. "The impact of trade and economic growth on the environment: Revisiting the cross-country evidence." Journal of International Development 25.2 (2013):

Limão, Nuno. "Preferential trade agreements." *Handbook of commercial policy*. Vol. 1. North-Holland, 2016.

Matsushita, Mitsuo, et al. *The World Trade Organization: law, practice, and policy*. Oxford University Press, (2015).

McCormick, Rachel. "A qualitative analysis of the WTO's role on trade and environment issues." *Global Environmental Politics* 6.1 (2006):

Morin, Jean-Frédéric, and Sikina Jinnah. "The untapped potential of preferential trade agreements for climate governance." Environmental Politics 27.3 (2018):
Onwachukwu, Chinedu Increase, Kit-Ming Isabel Yan, and Kerui Tu. "The causal effect of trade liberalization on the environment." *Journal of Cleaner Production* 318 (2021):
Rahman, Haliza Abdul. "Environmental sustainability awareness in selected countries." *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences* 10.15 (2020)
Van den Bossche, Peter, and Werner Zdouc. "The Law and Policy of the World Trade Organization." *Cambridge Books* (2021).
Yu, Cheon, et al. "Does trade openness convey a positive impact for the environmental quality? Evidence from a panel of CIS countries." *Eurasian Geography and Economics* 60.3 (2019)

Websites:

https://blogs.worldbank.org
https://group.met.com
https://klimalog.idos-research.de
https://news.climate.columbia.edu
https://trade.ec.europa.eu/access-to-markets/en/content/eu-south-korea-free-trade-agreement
https://www.genevaenvironmentnetwork.org
https://www.idos-research.de/
https://www.oecd.org
https://www.un.org
https://www.weforum.org/
https://www.wto.org